الملخص:

لقد طرحت قضية فلسطين والبحث في تسوية الصراع مع إسرائيل، تحديا استراتيجيا لإدارة ترامب في إيجاد ما تم تسميته " بصفقة القرن " في إنهاء أو إدارة الصراع العربي – الإسرائيلي، فكان أن مثل الخطاب الإعلامي للإدارة الأمريكية في عهد ترامب منعطفا تاريخيا وحاسما في إدارة الصراع، تجلت دلالاته السياسية من خلال فرض وقائع جديدة على الأرض كالاعتراف بالقدس عاصمة موحدة و أبدية لإسرائيل، كما أدرجت قيادات المقاومة الإسلامية حماس (إسماعيل هنية) في قوائم الإرهاب لديها...، وهي كأوراق وأدوات ضغط لفرض رؤيتها للحل أو إدارة الصراع، وتسويق ذلك إعلاميا وسياسيا، وما لذلك من أثار وانعكاسات في مسار تسوية القضية الفلسطينية.

الكلمات المفتاحية: إدارة ترامب، الخطاب الإعلامي، إدارة الصراع، فلسطين، إسرائيل.

Trump's media discourse on the Palestinian cause

Summary :

The question of Palestine and the search for a settlement of the conflict with Israel posed a strategic challenge to Trump's administration in finding what was called "the deal of the century" in ending or managing the Arab-Israeli conflict. The media discourse of the American administration during the Trump era was a historic turning point in the management of the conflict, The political leaders of the Islamic Resistance Movement (Hamas), Ismail Haniyeh, have been included in their lists of terrorism ... as papers and pressure tools to impose their vision of resolving or managing the conflict. Politically, and so on N raised and reflections in the course of the settlement of the Palestinian issue.

Keywords : Trump Management, Media Discourse, Conflict Management, Palestine, Israel.

مقدمة :

لقد شكلت وسائل الإعلام الإجتماعي ومختلف وسائط التواصل والتفاعل، آلية وأداة إستراتيجية في التوظيف السياسي للدول والحكومات، بحيث خرجت هذه الأخيرة في الترويج لأفكارها وطرح برامجها، من الأساليب التقليدية (عقد الندوات الصحفية والإجتماعات والمؤتمرات، إصدار مراسيم وقررات، ورسائل...)، في مخاطبة الجمهور وإستقطاب أنصارها، إلى وسائل أكثر سرعة وحداثة، منها: توتير والفايس بوك وإينستاجرام...، فكان أن برز جليا ضرورة فحص ودراسة مضمون الرسالة الإعلامية والجهة والغاية التي تريد إستهدافها، وذلك من منطلق القول أن الخطاب الإعلامي سلاح ذو حدين، إذ تختلف الخلفيات التي تسوق لخطاب معين تجاه قضايا الواقع الدولي، فهناك من الإتجاهات التي تدعو لتعزيز ثقافة التسامح والحوار بين الأمم والشعوب، وهناك من الإتجهات التي تعمل على تقويض فرص تحقيق السلام العالمي، فتدفع نحو مزيد من التطرف و تصعيد العنف، وإقصاء الآخر تحت دواعي أمنية وإتهامه بالتطرف و لإرهاب.

يمثل الخطاب الإعلامي لإدارة ترامب تجاه القضية الفلسطينية كنموذج من الواقع السياسي الدولي، دعت الضرورة البحثية والعلمية إلى تحليل أهم مضامين ودلالات هذا الخطاب، في أثره وإنعكساته على مسار تسوية القضية الفلسطنية، ثم الحكم والوصول إلى نتيجة إذ مكان خطاب الإدارة الأمريكية في عهد ترامب يأسس لمرحلة جديدة لتحقيق السلام، أم يغذي روح الكراهية، وإثارة النعرات العرقية والطائفية في تصعيد مسارات الحرب و العنف مما يهدد السلام العالمي.

استنادا لذلك نطرح الإشكالية التالية:

ما هي أبعاد ودلالات الخطاب الإعلامي لإدارة ترامب تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي؟.

هذه الإشكالية تتفرع إلى أسئلة فرعية هي كالتالي:

1- ما هي طبيعة الموقف الأميركي في عهد ترامب تجاه الصراع العربي – الفلسطيني؟

2- ما هي دلالات ومضامين الخطاب الإعلامي لإدارة ترامب تجاه القضية الفلسطينية؟

3- كيف يؤثر الخطاب الإعلامي لإدارة ترامب على مسار تسوية القضية الفلسطينية؟.

أهداف الدراسة:

1 - تشخيص مرتكزات الخطاب السياسي لإدارة ترامب تجاه القضية الفلسطينية.

2 - كشف جوهر ومضمون الخطاب الإعلامي لإدارة ترامب تجاة القضية الفلسطينة.

3- معرفة إنعكاسات الخطاب الإعلامي لإدارة ترامب في إدارة أو حل الصراع العربي - الإسرائيلي.

منهجية الدراسة:

إعتمدت الدراسة على منهج تحليل المضمون في التعامل مع مفردات الخطاب السياسي والإعلامي لإدارة ترامب، والذي تعمل الآلة الإعلامية على حشد الأنصار والمؤيدين لسياساته، قصد التأثير على النخب والرأي العام، وصناعة الجمهور العالمي المؤمن بقيم أميركا، بالتالي يساعدنا هذا المنهج في رصد أهم تغييرات الخطاب الإعلامي للإدارة الأمريكية في عهد ترامب، من خلال فحص مضمون ودلالات الخطاب وبينية اللغة والمفردات التي يقوم عليها، وطبيعة الجمهور الذي يسعى إلى تشكيله، والغاية والهدف من بث خطاباته.

كذلك نستخدم منهج دراسة حالة، من خلال دراسة حالة الخطاب الإعلامي لإدارة ترامب تجاه القضية الفلسطينية، بالبحث في آثار وإنعكاسات هذا الخطاب على مسار التسوية وتحقيق السلام العالمي، أو الدفع نحو مزيد من التصعيد والعنف والصراع اللامتناهي.

المحور الأول: موقف إدارة ترامب من الصراع العربي – الإسرائيلي.

إن الموقف الأمريكي بشأن الصراع العربي – الإسرائيلي، يتأسس من الناحية القانونية، على أساس نص قرار مجلس الأمن رقم 242، الذي يؤكد الإنسحاب الإسرائيلي من

أراض عربية محتلة عام 1967، وبالرغم من الإلتزام الدولي بنص القرار، فإن مواقف الدول الغربية لا يرتقي إلى مستوى الإعتراف الرسمي بقيام دولة فلسطينية، فهي ترى أن نص القرار لم يشر صراحة ولا ضمنيا إلى قيام الدولة الفلسطينية، بالتالي لقد شكلت جل الإتفاقيات والمعاهدات بين العرب وإسرائيل بشأن " البقاء والعيش المشترك" فرصة للقوى الدولية الرئيسية للتحكم في أنماط التفاعلات السياسية والاقتصادية والعسكرية لصراع، وعوض البحث عن الحل النهائي، فإنه يتم توظيف وتوجيه قرارات مجلس الأمن كأداة لضبط آليات الصراع، بما يسمح بخلق بيئة محافظة وترتيب أمني قائم، على تكريس وجود إسرائيل، بغض النظر عن إنتهاكاتها للقانون الدولي[1]

أما من الناحية السياسية تتعبر الولايات المتحدة أن الأعمال المسلحة لحركة حماس وباقي الفصائل الفلسطينية المقاتلة، تمثل تهديدا خطيرا يستهدف تدمير الدولة اليهودية، وأن حركة حماس تمثل كيان إرهابي يتبنى العنف لتحقيق أهدافه، وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 20019/11/، على وضع حماس في قائمة المنظمات الإرهابية، وتجميد أصولها المالية، كون مؤسساتها تعمل على نشر مبادئ الحرب المقدسة (الجهاد)، وتجنيد الإنتحاريين الشباب لضرب أمن ومصالح إسرائيل ، وقد حددت حماس في ميثاقها أهداف ، تحمل طابعا عنصريا، وتقوم على معاداة اليهود، و بناء خطاب ديني تصادمي[2]. من خلال ربط حماس السلام بوجوب سيادة الإسلام، فترفع شعار " الإسلام هو الحل "، وأن في غياب ذلك ينشأ الصراع والقمع والتدمير، وبذلك فهي تعمل على خلق حالة من الصدام القيمي والحضاري بين الديانة اليهودية والديانة الإسلامية، وتعزيز مغالطاتها باسم الدين، بالقول أن اليهود يمثلون مؤامرة كونية تستهدف العالم الإسلامي والعربي، وفي ذلك تكريس لخطابها المعادي للسامية، والداعي لإزالة إسرائيل من الوجود[3]. فينظر إلى الممارسات الفلسطينية على أنها إرهاب يستهدف أمن ووجود إسرائيل، و أن حركة حماس مرتبطة بتنظيم القاعدة الجهادي، وإعتبارها منظمة متطرفة ، معارضة لسلام، تمارس حرب الإرهاب ضد دولة إسرائيل، و تمثل طليعة الثورة الإسلامية الإيرانية، التي تأثرت بها إيديولوجيا وسياسيا، فبنت نهجها العملي على أساس الأصولية المتطرفة والجهاد العالمي، الذي يستهدف إسرائيل ووجودها[4].

لم يختلف موقف إدارة ترامب عن سابقيه في الرئاسة الأميركية تجاه القضية الفلسطينية، بحيث تبرز أهم معالم هذا الموقف في الجوانب التالية[5]:

أ)- العلاقة مع إسرائيل: لا توجد علاقات خاصة ومتميزة جمعت ترامب بإسرائيل، وهو مابدا واضحا خلال حملته الإنتخابية للرئاسة، إذ أقصى ما إستطاع أن يتودد به لليهود الأميركيين كانت شهدات تقدير حصل عليها من منظمات صهيونية، مثل صندوق النقد الدولي اليهودي الذي أسبغ عليه " جائزة شجرة الحياة " عام 1983، وهي جائزة تمنح لأفراد لخدمتهم المجتمعية وثقافتهم في موضوع الصداقة الأميركية الإسرائيلية، وشارك في إحتفال " يوم إسرائيل" عام 2004 في نيويورك، كما حصل على شهادة تقديرية مطلع 2015 من منظمة صهيونية أميركية، وبعض الجوائز التقديرية من منظمات يهودية أميركية وإسرائيلية لم تترجم إلى مواقف سياسية واضحة في دعم إسرائيل وسياساتها، ما أثار شكوكا حوله بين اليهود الجمهوريين واليهود الديمقراطيين عموما خلال الحملة الإنتخابية الرئاسية، مع تكراره مرارا أنه " يحب إسرائيل "، فقد صرح في إحدى المناظرات الإنتخابية للجمهورية في شباط/ فبراير 2015 مثلا، أنه يريد أن يكون " رجلا محايدا " في مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وفي كانون الأول/ ديسمبر 2015 أثار حنق اليهود الأميركيين مرة أخرى عندما قال: (إن تحقيق السلام يعتمد على إن كانت إسرائيل تريد التوصل إلى صفقة أم لا، وإن كانت إسرائيل مستعدة للتضحية ببعض الأشياء أم لا)، غير أن موقف ترامب من إسرائيل، شهد تغييرا كبيرا منذ آذار/ مارس 2016، وذلك عندما ألقى خطابا أما المؤتمر السنوي للجنة الشؤون العامة الأميركية – الإسرائيلية، " إيباك " في واشنطن، أعلن فيه أنه في اليوم الذي سيصبح فيه رئيسا، فإن معاملة إسرائيل كمواطن من الدرجة الثانية ستنتهي، كما تعهد بنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، ومنذ ذلك الحين إنتقل ترامب مباشرة إلى تبني مواقف اليمين الإسرائيلي المتطرف في مواقفه وتصريحاته الداعمة لإسرائيل وتوسعها الإستيطاني، بالتالي يرى ترامب في إسرائيل أنها الحليف الأول للولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط ولابد من العمل على تأمين مصالحها وتدعيم أمنها القومي، ولقد أعلن عن ثلاث نقاط يقدمها لإسرائيل وهي: وقف النفوذ الإيراني وردعه لتحقيق أمن إسرائيل القومي، ومعارضة التسوية بين إسرائيل وفلسطين، لأنها تفقد إسرائيل شرعيتها وتكافئ – حسبه –

الإرهاب الفلسطيني بدلا من مواجهته، ونقل سفارة الولايات المتحدة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، والإعلان عن أن إسرائيل هي الدولة اليهودية«The jewsh State» ، وذلك في إشارة إلى التوجه الإسرائيلي الداخلي لهذا الإعلان، ورغبة الإسرائليين تضمينه في نص الإتفاق– إن وجد – وإجبار الفلسطينيين على قبوله والاعتراف[6].

ب)– الموقف من مفاوضات السلام[7]:

لعل من أكثر القضايا غموضا في مقاربة ترامب للصراع العربي– الإسرائيلي تكمن في موقف إدارته من العملية التفاوضية وما ينبغي أن تفضي إليه، إذ أن تصريحاته وخطاباته في هذا الموضوع تصل حد التناقض، فمن جهة ترى إدارته أن السلام بين إسرائيل والفلسطينيين يتحقق عبر التفاوض المباشر بين الطرفين فقط (وهذا يتطابق مع موقف اليمين الإسرائيلي الذي يهدف إلى الإستفراد بالفلسطينيين وإخضاع التفاوض معهم لميزان القوى الثنائي)، بمعنى إبعاد أي وصاية أخرى، بما في ذلك مرجعية الأمم المتحدة وقررات الشرعية الدولية وبأن دور الولايات المتحدة الأميركية سينحصر في العمل بشكل وثيق مع إسرائيل لتحقيق تقدم، غير أنه من جهة أخرى أعلن في مقابلة مع صحيفة " نيويورك تايمز " بعد نجاحه في الإنتخابات بأنه يريد أن يكون " الشخص الذي حقق سلاما بين إسرائيل والفلسطينيين"، ويؤيد بعض المسؤولين الكبار في إدارته مثل وزير خارجيته "ريكس تيلرسون" ووزير دفاعه " جيمس ماتيس" وسفيرته إلى الأمم المتحدة "نيكي هللي"، إتفاق سلام فلسطيني – إسرائيلي يفضي إلى دولة فلسطينية، ولتحقيق ذلك فإن ترامب يعتبر أن زوج إبنته "كوشنر" هو الشخص الأنسب لتحقيق ذلك، مع أن كوشنر لا يملك أي خبرة دبلوماسية، فضلا عن أن نزاهته محل شك كبير، فهو ينتمي لعائلة يهودية متدينة معروفة بدعم إسرائيل والمستوطنات اليهودية، كما أن "ديفيد فريدمان" الذي إختاره ترامب ليكون سفيرا لبلاده في إسرائيل، معروف بدعمه المطلق لإسرائيل والإستيطان في الضفة الغربية والقدس الشرقية، ويتوقع عدد من الخبراء الأميركيين أن إعادة إطلاق مفاوضات السلام بين الطرفين الفلسطيني– والإسرائيلي، لن يكون أولوية في بدايات حكم ترامب، في ظل التركيز على محاربة "داعش"، والتعامل مع إيران، وكذلك الأزمة السورية.

ج)– رؤية إدارة ترامب في تسوية القضية الفلسطينية: (صفقة القرن)

على المستوى الإعلامي وحتى الخطاب السياسي أخذت الإدارة الأميركية الجديدة في عهد ترامب تسوق لما تم تسميته " بصفقة القرن "، كرؤية سياسية لتسوية الصراع العربي– الإسرائيلي، تبرز أهم مضامينها– المسربة – كالتالي[8]:

إن الصفقة التي قيل أن " جاريد كوشنر " كبير مستشاري الرئيس ترامب و"معهجيسون جرينبلات" الممثل الخاص للرئيس في مفاوضات الشرق الأوسط سوقاها وبحاثها مع زعماء شرق أوسطين معنيين، صفقة نشرت بصور مختلفة، وهي في كل الصور مؤسسة على فكرة تبادل الأراضي أوتكوين كيان– وليس دولة – للفلسطينيين، وذلك من خلال تجميع أجزاء من أراضي منتقاة بالضفة الغربية تضم إلى قطاع غزة لتكوين هذا الكيان الفلسطيني، وهذه المناطق هي المنطقة "أ" وتشكل 18% من مساحة الضفة الغربية ومنطقة "ب" وتشكل 21% منها، على أن يضاف لها نسبة محدودة جدا لا تحددها الخطة من المنطقة "ج" التي تشكل 61% من مساحة الضفة، وستكون إقامة هذا الكيان في إطار تأكيد دعائم الرؤية الإسرائيلية للتسوية، وهي: رفض أي سيادة على المنطقة الممتدة ما بين البحر المتوسط ونهر الأردن سوى السيادة الإسرائيلية، رفض أي إخلاء لأي مستوطنة، والإبقاء على القدس موحدة وعاصمة أبدية لإسرائيل، رفض عودة اللاجئيين حتى إلى المناطق الفلسطينية...، كما أن هناك ثمة معلومات حول هذه الصفقة كشفها ناشط إسرائيلي يدعى " دانيال مورجانشتيرون " بصحيفة " هآرتس " بتاريخ 15 يوليو 2017، في مقال بعنوان " ليست واحدة و لا إثنتيين بل ثلاثة "، وفي هذا المقال أحال كاتبه على " جون بولتون" سفير الولايات المتحدة الأميركية السابق في الأمم المتحدة صياغة حل مبتكر – كما يقول الكاتب– مفاده أن تتبني مصر قطاع غزة، وتفرض الأردن رعايتها السياسية والاقتصادية على أجزاء من الضفة الغربية، وتحرص إسرائيل على باقي عرب الضفة الذين سينظمون لمواطني إسرائيل بمساواتهم في الحقوق والواجبات، ووفقا لهذه الخطة فإن خطوط 1967 تعد خطوط وقف إطلاق النار، وهي بذلك ليست منطقية من الناحية الجغرافية والجيوسياسية، كما أن هذه الخطوط ليست مناسبة كأساس لأي مفاوضات سياسية، لذلك سيمنح للفلسطنيين في المنطقة "أ" حكم ذاتي كامل، بما في ذلك الخدمات المدنية والاقتصادية والشرطة، باستثناء وجود جيش،

وكيان سياسي تمثله السلطة الفلسطينية، فسيكون لديها مجلس تشريعي ومحاكم، تعمل وفق القانون الأردني – العثماني الذي كان ساريا عشية حرب 1967.

كما نقرأ معلومات أوردها موقع صحيفة " المصري اليومي " في 28 يناير 2010 بشأن هذه الصفقة واصفا إياها بأنها دراسة إسرائيلية عنوانها " البدائل الإقليمية لفكرة دولتين لشعبيين "، وأنها من وضع اللواء احتياط " جيورا أيلاند " لصالح مركز بيجين – السادات للدراسات الاستراتيجية –، وتقع في 37 صفحة، وعرض هذا الموقع الصحفي موجزا لتلك الدراسة، وأشار إلى ما يمكن أن تتضمنه هذه الصفقة[9]:

أولا: تتنازل مصر عن مستطيل من أراضي شبه جزيرة سيناء، مساحته 720 كيلومترا مربعا، لصالح الكيان الفلسطيني المقترح، وهذا المستطيل طول ضلعه الأول 24 كيلومترا بطول ساحل البحر المتوسط من مدينة رفح غربا وحتى مدينة حدود العريش، أما الضلع الثاني فطوله 30 كيلومترا من غرب أكرم أبو سالم، ويمتد جنوبا بموازاة الحدود المصرية – الإسرائيلية، و بعد ضم هذا المستطيل إلى غزة التي مساحتها الحالية تبلغ 365 كيلومترا مربعا فقط ستتضاعف مساحتها ثلاث مرات.

ثانيا: منطقة ال(720 كيلومترا مربعا) توازي 12% من مساحة الضفة الغربية وفي مقابل هذه المنطقة التي ستضم إلى غزة، يتنازل الفلسطينيين عن12% من مساحة الضفة لتدخل ضمن الأراضي الإسرائيلية.

ثالثا: في مقابل الأراضي التي ستتنازل عنها مصر للفلسطنيين، تحصل القاهرة على أراض من إسرائيل جنوب غرب النقب (منطقة وادي فيران)، المنطقة التي ستنقلها إسرائيل لمصر يمكن أن تصل إلى 720 كيلومترا مربعا (أو على الأقل قليلا)، لكنها تتضاءل في مقابل كل المميزات الاقتصادية والأمنية والدولية التي ستحصل عليها القاهرة لاحقا.

حول مدى أهمية إسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية يرى "وليام كوانت" عضو مجلس الأمن الأميركي في عهد الرئيس جيمي كاتر(1977– 1980): (إن التعامل مع إسرائيل هو بمثابة التنبوء بربع قرن قادم إلى الأمام، أما التعامل مع العرب فهو سياسة اللحظة الراهنة)، وفي وصفها لطبيعة العلاقة مع إسرائيل تذكر المنظمة

الإشتراكية Matzpen (البوصلة)، إن الدور الذي تقوم به الدولة الصهيونية لم يتغيير، فهي لا تزال تشكل قاعدة عسكرية يمكن الإعتماد عليها، قوة موجهة ضد العرب لخدمة المصالح الأميركية الإستراتيجية، وقد بين الصحفي الإسرائيلي " ب.سبير" في صحيفة "عل همشهار" في 29أبريل/ نيسان 1986: (إن إسرائيل قد جعلت من جيشها الذراع المستقبلية المحتملة للولايات المتحدة الأميركية)،ومن خلال المشاريع الأميركية العديدة لتسوية القضية الفلسطينية منذ عام 1948 وحتى اليوم، يمكننا التأكيد على الملاحظات التالية[10]:

- رغبة الولايات المتحدة الأميركية في إدارة الصراع العربي– الإسرائيلي وجوهره القضية الفلسطينية، وذلك تماشيا مع سياسة الإحتواء الأميركية للتعامل مع الصراعات الإقليمية الدولية لتحقيق الأهداف التالية:

1– الحفاظ على المصالح الأميركية في المنطقة وعدم تعرضها للخطر.

2– إحتواء المنطقة ضمن ترتيبات أمنية وسياسية واقتصادية.

3– تخفيف حدة التوتر في المنطقة إلى درجة تمكن الولايات المتحدة الأميركية من إستيعاب الصراع العربي– الإسرائيلي دون الإضطرار إلى معالجة أسبابه الرئيسية.

إن موقف الولايات المتحدة الأميركية من القضية الفلسطينية، وفي مقدمتها مشكلة القدس واللاجئين تخضع لمواقف الإدارات الأميركية المتعاقبة من إسرائيل، وتحالفها معها، فكلما تعمق التحالف الإسرائيلي مع الولايات المتحدة الأميركية تراجع الإهتمام بالقضية الفلسطينية كقضية سياسية وتحولت إلى مشكلة لاجئين ومشكلة إنسانية في مشاريع التسوية الأميريكية.

المحور الثاني: دلالات ومضامين الخطاب الإعلامي لإدارة ترامب تجاه القضية الفلسطينية.

يعد الخطاب الإعلامي صناعة ثقافية، تتكاثف على إنتاجها وسائط متعددة، يظهر ذلك في طبيعة الرسائل التي تتدفق عبر هذا الخطاب وسرعتها وطرائق توزيعها وكيفيات تلقيها، الأمر الذي يجعل من الإعلام محورا أساسيا في منظومة المجتمع، إنه صناعة

تجمع اللغة والمعلومة ومحتواها الثقافي والآليات التقنية لتبليغها عبر الزمان والمكان، إن الخطاب الإعلامي كما حدده " أحمد العاقد ": (هو مجموع الأنشطة الإذاعية التواصلية الجماهيرية: التقارير الإخبارية، الإفتتاحيات، البرامج التلفزية، المواد الإذاعية، وغيرها من الخطابات النوعية)، تقتضي مجموع الأنشطة التواصلية الإعلامية المذكورة في هذا التعريف وسائط إعلامية لها فعالية في إنجاز مسارات التخاطب الإعلامي، فيعد الوسيط عقلا تقنيا له لمسات خاصة في تلقي المضمون وإعادة تنظيم أشكاله وبثه من جديد، بالتالي وبناء على ذلك نصطلح على مفهوم الخطاب الإعلامي بأنه منتوج لغوي إخباري منوع في إطار بنية اجتماعية ثقافية stucture socio–culturelleمحددة، وهو شكل من أشكال التواصل الفعال في المجتمع، له القدرة على التأثير في المتلقي وإعادة تشكيل وعيه ورسم رؤاه المستقبلية وبلورة رأيه[11].

إن الخطاب الإعلامي في أوقات الصراع يمكن أن يكون حساس من الناحية السياسية، ويتألف من نظام إستجواب معين، والإعتراف الأيديولوجي بين المجموعات المهيمنة والمسيطرة، ويشير هذا إلى أن سياق وسائل الإعلام يمكن التلاعب به بسهولة من خلال طبقات أيديولوجية من التمثيل، السياق والهوية، ويمكن أن تمنتج بسهولة المواقف الأيديولوجية في المجموعات أو خارج المجموعات، ففي أوقات عدم اليقين والمعارك، ضروري أن يتحمل الإعلام مسؤولية أخلاقية كبيرة في تغطيته للصرعات، حيث أن اللغة في وسائل الإعلام لديها القدرة على تغذية العنف أو السلام، وفي الوقت الحاضر مع وسائل الإعلام الالكترونية والبصرية، والصحفيين لديهم قوة فريدة للتأثير على الجمهور والدعوة إلى السلام أو إذكاء روح الكراهية والمزيد من العنف لوقف العدو، فعلى سبيل المثال يتم إختيار الصور التي ينشرها الصحفيون في أوقات الحرب من خلال مجموعة من المعايير وعملية تحرير لتصوير الصراع ضمن أجندة سياسية معينة، وتظهر تقارير الصراع والحرب أن الصحفيون يمكن أن يكونوا مراقبين محايدين للصراع، لكنهم يختارون أن يكونوا جزءا منه، مما يجعل مشاركتهم بارزة في السرد والكلمات والإبلاغ، يقول " نوهرستدت ": (إن تعريف الإبلاغ عن الحرب هو عندما تتحول مهمة وسائل الإعلام من مراقب إلى صوت مسؤول عن إضعاف معنويات العدو و إخراجه من إنسانيته)[12].

منذ الأيام الأولى للصراع العربي– الإسرائيلي، أخذ جوهر الصراع يرتكز حول الإقليمية والهوية والعرق والدين، والاقتصاد، والقومية المتنافسة، والإستعمار والإمبريالية، وهذا يعني أن الصراع متعدد الأوجه بسبب مجموعة من العوامل التي أدت إلى تعقيد الوضع، ويترتب على ذلك أنه قد يتعرض الصراع أيضا إلى شكل متعدد الأوجه من التحليل، فإلى جانب الجوانب المذكورة سلفا، برز جانب وسائل الإعلام، ودورها في التمثيل للأحداث الواقع، من حروب وصراعات وأعمال العنف السياسي[13].

من خلال هذه الدراسة نحاول إبراز تداعيات خطاب ترامب في إعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل، ورؤية إدارته لحل الصرع العربي – الإسرائيلي، وآثار ذلك على القضية الفلسطينية[14]:

أولا/واقع الإعلام الأميركي:العلاقة بين وسائل الإعلام الأميركية ومحتوى هذا الإعلام، يقول " نعوم تشومسكي ": (إن مالكي وسائل الإعلام الأميركية يقررون إلى حد كبير المادة التي تحتويها وسائل الإعلام، وإذا تعارض المحتوى مع سياسة المالكين، فإنهم يقومون بتقييد المادة الإعلامية وتحديدها)، ويضيف"تشومسكي" : (أن المالكين يذهبون أحيانا إلى استوديو التلفزيون ليتأكدوا من القائمين على البرامج والضيوف ملتزمون بسياسة المالكين)، و تعد وسائل الإعلام إحدى الأدوات المهمة التي يستخدمها اللوبي اليهودي في ترسيخ الصورة المشوهة عن الوطن العربي وفلسطين، وإن إحدى أكبر معضلات الإعلام الأميركي فيما يتعلق بالشؤون الخارجية تكمن في السيطرة شبه الآحادية للوبي اليهودي على مختلف وسائل الإعلام الأميركية، التي تسعى دائما إلى قلب الحقائق وإخفائها بصورة شبه كاملة، ومن ناحية أخرى يمارس اللوبي اليهودي أحيانا انتقادات هادئة لإسرائيل بطريقة متكررة ومؤثرة أيضا، فعند تغطية أخبار الشرق الأوسط في الإعلام الأميركي يلاحظ أن بعض المحللين يتبنون الموقف الإسرائيلي بحرفية تامة، وفي المقابل يقدم البعض الآخر انتقادات هادئة للموقع الإسرائيلي من وجهة نظر متعاطفة، ويظهر طرف ثالث بصورة محايدة ودن إتخاذ موقف واضح، ولكن لا يوجد ضمن هذا التباين من يتبنى الموقف العربي أو الفلسطيني.

ثانيا/ الإستراتيجية الإعلامية الأميركية: أضحى النشاط الدعائي والإعلامي حقيقة واضحة في نطاق العلاقات الدولية، مع المتغيرات التي طرأت على خصائص المجتمع

المعاصر، ممثلة بطغيان الأبعاد الإيديولوجية، وإنهيار الحواجز بين المجتمعات السياسية، وسيطرة النواحي الجماهيرية على السلوك السياسي ثم التطور الهائل في تكنولوجيات أدوات الاتصال، وهذا التطور قاد إلى أن يكون الاتصال الدعائي إحدى أدوات تنفيذ السياسة الخارجية لأي دولة، ومنها الولايات المتحدة الأميركية وإستراتيجيتها للتعامل الدعائي الخارجي، التي ترتكز على متغيرات أساسية ، وهي:

1- إدراج السياسة القومية في منطق التعامل الدولي، بمعنى تقديم الدولة أي أن الولايات المتحدة الأميركية أمام الرأي العام على أنها لا تمثل نشازا ولا تخرج عن القواعد الدولية في السلوك الدولي، وتأكيد السلوك السلمي، ونشر قيم ونموذجا حول الديمقراطية.
2- خلق الهيبة الدولية: بمعنى ترسيخ القناعة في الإطار الدولي بأن الولايات المتحدة الأميركية تمثل الإستقرار والتناسق في التعامل السياسي.

إن جوهر الإستراتيجية الدعائية الأميركية يقوم على أن تمييز أو فصل بين التخطيط السياسي أو التخطيط الدعائي لا وجود له فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأميركية، لأن كليهما ينبعث في إطار واحد للحركة، في عملية إدارة الصراع، تأخذ أشكالا ثلاثة: أولها الإعداد للاختراق، وثانيها التغطية والتمويه فيما يتعلق بالأهداف الأميركية، وثالثها التبرير وخلق الشرعية لسياساتها.

ثالثا: تحليل خطاب ترامب حول الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

لقد عرف عن دونالد ترامب الرئيس الحالي للولايات المتحدة الأمريكية إستخدامه لوسائل الإعلام الحديثة في خطاباته للجماهير، ومن بين تلك الوسائل، و تغريدات على تويتر، وتويتر هو وسيلة فورية لنقل المعلومات والتفاعل، ويقوم على الحد من عدد كلمات وحروف النص، وكل شخص يمكن أن يرسل فقط 140 حرفا في كل رسالة، ويمكن تمديد الرسالة المدرجة من خلال الرابط، ويمكن المشاركة بالفيديو والصورت والنصوص والصور للجمهور...، لذلك فإن تويتر يستخدمه المراسلون لنقل مشاعرهم عندما ينشرون، ويتوقعون أن يكون لدى الجمهور إستجابة بإستخدام الحجج العاطفية أساسا، وبشأن ترامب والخطاب على تويتر، تجدر الإشارة أن ترامب لديه وسائل إعلام

شخصية، حيث لديه مليون من المشجعين على تويتر، وقال أنه يتفاعل مع المشجعين في الفايس بوك، يوتيوب، إينستاجرام...، وغيرها من المنصات الإعلامية الاجتماعية، ويتميز خطابه أنه متعدد الأبعاد والدلالات، إذ تبرز التغريدات التي ينشرها، أنها ذات مهارات بلاغية واضحة وبارزة، وهي تكرس لخطاب عدواني وإستفزازي، ويشكل تأثيرا قويا، في مهاجمة المعارضة ووسائل الإعلام الأميركية التقليدية، وفي وضع مسار لسسياساته الداخلية والخارجية،ويحرص أن تضمن خطاباته دلالات بلاغية عميقة، تجذب الجمهور، سعيا في إقناعه بعهد ترامب الجديد، وتعميق شرعيته في الأوساط الشعبية[15].

من أبرز خطابات ترامب وأخطرها، لما لها من آثار داخلية وخارجية،أنه في يوم الأربعاء 06 كانون الأول/ ديسمبر 2017، أعلن الرئيس الأميركي ترامب القدس عاصمة لإسرائيل، وأعلن عن خطط لنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، ولم يقتصر هذا التحرك على نقض تقاليد سياسة الولايات المتحدة الأميركية في مجال السياسة الخارجية، التي تجنبت منذ عقود إعلان القدس عاصمة لإسرائيل، في غياب إتفاق سلام إسرائيلي– فلسطيني، ومن شأن قرار ترامب كسر التوافق الدولي حول القدس، والمساهمة في الحكم المسبق على قضية كان من المفترض تناولها في المفاوضات النهائية بين الجانبين مع إحتمال تأجيج مزيد من التوتر في المنطقة، ولقد لعبت مجموعة من العوامل المعقدة دورا هاما في تشكيل قرار ترامب، فعلى الصعيد الداخلي كانت التحقيقات في التدخل الروسي المزعوم في الإنتخابات الرئاسية الأميركية تقترب ببطء من فريق ترامب وبعض أعضاء إدارته، منهم صهر ترامب، " جاريد كوشنر "، المقرب من إسرائيل، وبعض أعضاء حكومته، وهذا يعني أن ترامب في وضع متزايد من الخطورة وقد يحاول دفع الشكوك بعيدا عنه أو تأخير النقاش حول هذه القضية، وكذلك سعيا منه للحصول على دعم بعض جماعات الضغط الصهيونية، وهناك عامل آخر هو رغبة ترامب في إرضاء الحزب الجمهوري، وخاصة المحافضين، والإنجليين الذين يدعون إلى نقل السفارة...، وبالإضافة إلى ذلك دعمه مختلف الأفراد له ماليا وسياسيا في وسائل الإعلام أيضا، ولم يكن الوضع الداخلي في الولايات المتحدة الأميركية هو العامل الوحيد الذي شكل قرار ترامب بشأن القدس، إذ الوضع العربي والإقليمي الحالي الذي شهد تجزؤا

وحروب أهلية وإنهيار نظام الدولة القومية، لقد إنقسم منذ فترة طويلة مجلس التعاون الخليجي، الذي حافظ على وضع سياسي وإقتصادي مستقر نسبيا، وخاصة بعد أزمة قطر مع جيرانها، في ظل هذه الظروف، كان ترامب وإدارته يعتمدون على إستيعاب غضب حلفائه العرب الرئيسيين، وخاصة مصر والسعودية، التي تحتاج إلى دعم أميركي لإطفاء توتراتها الداخلية، أضف إلى ذلك فإن الإضطرابات والإنقسامات لا تقتصر على السياق العربي فقط، بل تمتد أيضا إلى القوى الإقليمية أي تركيا وإيران، مما يقلل من خياراتها في مواجهة قرار ترامب، وتقاتل إيران جنبا إلى جنب مع قوات بشار الأسد في الحرب الأهلية السورية، كما أنها في موقف تفاوضي هش ضد الإدارة الأميركية في المناورة لبرنامجها النووي، وهدد ترامب أنه في أي لحظة قد يمزق وثيقة هذا الاتفاق، وهي خطوة تدعمها السعودية والإمارات العربية المتحدة، أما تركيا فهي ليست في وضع أفضل بينما تواجه العديد من التحديات والضغوط الخارجية، أهمها تطلعات الأكراد لإنشاء دولة مستقلة على حدودها الجنوبية (كردستان)، والتي يمكن أن تعزز القوات الانفصالية الكردية في جنوب شرق تركيا[16].

استنادا لذلك يمكن القول أن إدارة ترامب في توظيفها للآلة الدعائية الأميركية – الصهيونية، لا تختلف كثيرا عن سابقاتها من حيث المحتوى و أبعاد ودلالات الخطاب الإعلامي، إذ يبرز طغيان البعد الإيديولوجي الثقافي في التغطيات الإعلامية الأميركية، والتي تأخذ السمات الأساسية التالية[17]:

1- **الاستقطاب والهيمنة:** تشكل مفهوم الاستقطاب بعد الحرب العالمية الثانية، حين انقسم العالم إلى معسكرين، الأول يدور حول القطب الأميركي، والثاني حول القطب السوفييتي، وصارت الحروب تتحول إلى بؤر توتر صغيرة، أما الحروب الكبرى فهي الحرب الباردة، التي أخذت أشكالا أخرى، بعد المتغييرات العنيفة أوآخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، لعل أهمها إنهيار الاتحاد السوفييتي الذي أنهى أحد هذين القطبين، وإنهارات معه منظومة الدول الاشتراكية، والأهم من ذلك حالة صراعات مرهونة بعلاقات دولية، صار فيها الاستقطاب متجها إلى قطب واحد مهيمن هو الولايات المتحدة الأميركية، مما يعني ترافق الاستقطاب مع التقنية، والمعلوماتية، والاتصالات.

2- **التبعيـة:** مفهوم التبعية بدأ اقتصاديا، ثم مالبث أن إمتد إلى مجالات الكونية الأخرى، بفضل الامكانيات الكبيرة التي تملكها الولايات المتحدة الأميركية في الاتصالات والمال والاقتصاد والمعلوماتية، حيث أصبح هناك مركز متبوع، وأطراف أو هوامش تابعة، وقد إنتبه الكثيرون لخطر هذه التنمية الموجهة، إنها تفاقم خطر التبعية، بعزل التنمية عن أبعادها الشاملة والمتكاملة والمستقلة، إذ أغفلت أبعاد التنمية الاجتماعية والسياسية التي تضمن الهوية الثقافية والاستقلال السياسي، ومواءمة الخيارات لخصوصياتها التاريخية والبئية والاجتماعية والحضارية.

3- **النمط الثقافي:** يعني إنتاج نمط ثقافي واحد وفق إرادة المنتج المهيمن، ويكون ذلك عبر وسائل السيطرة المختلفة كالتقنية والمعلوماتية والاتصالات، ولاسيما إستعمال الأقمار الصناعية، ولا شك أن أخطر مظاهره شيوع ثقافة الصورة بديلا عن ثقافة الكلمة وإنتشار الكتاب الالكتروني، بديلا للكتاب المطبوع، مما يجعل جمهور الأطفال والناشئة أمام الإستبداد التقني الذي يقلل الخيال والإبداع كذلك، ويضع الجمهور في حالة عطالة ذهنية وثقافية، أمام منتجات التنميط الثقافي وقوتها الهائلة.

4- **التغطيـة:** وهو أسلوب إعلامي على سبيل التضليل، بقصد قلب الحقائق أو تزييف الوعي، وتشكيل العقل وفق إملاء شروط الهيمنة الأيديولوجية التي مارستها وسائل الإعلام الأميركية للتغطية على الإسلام والحكم عليه بالإرهاب، وتعتبر الامتدادات الجبارة للمعلوماتية والاتصالات هي الأداة الأولى للتغطية، وينبغي الوعي بمدى القوة الاستعمارية لهذا الأسلوب في عمليات إحتلال العقل أو الغزو الثقافي.

5- **العولمة:** وهي نقل الشيء من النطاق الوطني أو القومي إلى النطاق العالمي، ولما كانت الولايات المتحدة الأميركية هي القادرة على جعل هذا النمط أو ذاك عالميا، فتعدو العولمة في بتعريفها الحالي أمركة العالم، وهو طموح قديم، حيث قال الرئيس الأميركي (غروفر كليفلاند) (1893): (إن دور أميركا الخلاق هو تحضير العالم ليصبح أمة واحدة تتكلم لغة واحدة)، وعبر عن هذا الطموح فيما بعد بعبارة (النظام العالمي الجديد).

بالتالي وفي ظل سياسات الإدارة الأميركية الجديدة، تأتي أهمية تأكيد على أن خطابات ترامب تتسم بنوع من عدم الوضوح وتحتوي على عدد كبير من التناقضات في المضمون، في أكثر من موضع وموقف ليس هذا وحسب بل إن هناك عددا لابأس به من المغالطات في خطاباته، كما أن جانبا كبيرا منها يتسم بالحدة والنبرة الهجومية في عدد من القضايا، مع تراجع المكون الدبلوماسي بشكل لافت، وهو ما يمكن إرجاعه إلى عدة عوامل منها[18]:

1- غياب الممارسة السياسية لترامب في تاريخه المهني، وعدم ممارسته للدبلوماسية.
2- غلبة شخصية رجل الأعمال على توجهاته وتفكيره، وحساباته في كل الأمور، فهو يرى كل موقف من منظور المكسب والخسارة، ويسعى إلى تعظيم مكاسبه، بل أيضا أحيانا يحدث أن تسيطر عليه النظرة الصفرية للأمور، فيرى أنه لابد من تحقيق المكاسب بشكل أحادي، وأن إنتفاع أي طرف في أي إتفاق يعني فشل الإتفاق، كما وصف في ذلك الإتفاق النووي مع إيران.
3- تتسم خطابات ترامب برأي الكثير من المتابعين أنها سياسية شعبوية، أكثر من كونها دبلوماسية.
4- غلبة العنصر الدعائي التعبوي على خطاباته، لاسيما في خطابه في المؤتمر الذي نظمه الأبياك، فهو يسعى لتأمين الكتلة الصلبة الداعمة لحكمه.

يتضح أن الخطاب الإعلامي يختلف من جمهور إلى جمهور، فالخطاب الموجه إلى الفلسطينيين يختلف عن الموجه للإسرائليين، ويختلف عن الموجه للأوروبيين...وهكذا، ويرى الدكتور "محمود الزهار" (أن الخطاب الموجه إلى الغرب هو يمثل العملية الجراحية يجب أن تتم في ظرف من التخدير حتى لا يقضي الألم عليه، وذلك بسب جهل الغرب بحقيقة القضية الفلسطينية وأحوال المسلمين)[19].

المحور الثالث: أثر الخطاب الإعلامي لإدارة ترامب على القضية الفلسطينية.

تبرز آثار و إنعكاسات الخطاب الإعلامي لإدارة ترامب على مسار تسوية القضية الفلسطينية، من خلال محاولة الإدارة الأميركية في عهد ترامب تقديم نفسها للعالم أنها

حريصة بالدفع نحو تحقيق السلام، ولكن تناقض أقولها بأفعالها المنحازة لإسرائيل ورؤيتها لحل الصراع، بالقول والإعتراف أن القدس هي العاصمة الدينية والأبدية لليهود، وتقدم عمل دعائي يروج في كافة المنابر السياسية والإعلامية، فيما أطلق عليه " صفقة القرن" في إنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي، وإنطلاقا لما يحتويه هذا الخطاب الإعلامي الموجه نحو القضية الفلسطينية كمحاولة جديدة، قديمة لتصفيتها، يمكن إبراز تدعيات هكذا خطب وقرارات، في الجوانب التالية[20]:

أولا– آثار التسليم " بصفقة القرن "، بالترويج أن ذلك سيقدم مكاسب كبيرة لكافة أطراف الصراع:

1– **المكاسب الفلسطينية:** العمل على توسيع مساحة قطاع غزة وفقا للمشروع الإسرائيلي المقترح، ويمنح غزة 24 كم إضافية من السواحل المطلة على المتوسط، بكل ما يترتب على ذلك من مزايا مثل: التمتع بمياه إقليمية تصل إلى 09 أميال بحرية، وخلق فرص وفيرة للشغل على حقول غاز طبيعي في هذه المياه، كما أن إضافة 720 كم لغزة تمكن الفلسطينيين من إنشاء ميناء دولي كبير (في القطاع الغربي من غزة الكبرى) ومطار دولي على بعد 25 كم من الحدود مع إسرائيل، والأهم بناء مدينة جديدة تستوعب مليون شخص على الأقل وتشكل منطقة تطور ونمو طبيعي لسكان غزة والضفة، بل يمكنها إستيعاب أعداد من اللاجئين الفلسطنيين المقمين في دول أخرى، والفوائد الاقتصادية من هذا التوسع عظيمة الأثر كما يتم الترويج الإعلامي الأميركي له.
2– **المكاسب المصرية،** مقابل استعداد مصر للتنازل للفاسطنيين عن 720 كم مربع من الأراضي المصرية، ستحقق مصر المكاسب التالية:

أولا: مبدأ الأرض مقابل الأرض، تتسلم مصر قطعة أرض من إسرائيل في صحراء النقب والحد الأقصى لمساحة هذه الأراضي سيكون 720 كم مربع، مقابل مكاسب اقتصادية.

ثانيا: مصر مقطوعة جغرافيا عن القسم الرئيسي (الشرقي) من الشرق الأوسط، فالبحر الأحمر يحدها من الشرق والجنوب والبحر المتوسط يحاصرها من الشمال،

ولكي يحدث الترابط البري ستسمح تل أبيب للقاهرة بشق نفق يربط بين مصر والأردن، ويبلغ طول هذا النفق حوالي 10 كم، ويقطع الطريق من الشرق إلى الغرب (على بعد 5 كم من إيلات، ويخضع للسيادة المصرية الكاملة والحركة من مصر إلى الأردن (وبعد ذلك شرقا وجنوبا نحو السعودية والعراق)، ستتم دون الحاجة للحصول على إذن من إسرائيل.

ثالثا: بناء الميناء الجوي الجديد في غزة الكبرى والميناء البحري الجديد هناك وكلاهما على ساحل المتوسط، و حتى هذا (النفق المصري– الأردني) في الجنوب سيتم مد خطط سكك حديدية، وطريق سريع وأنبوب نفط (وتسيير هذه الخطوط داخل الأراضي المصرية بمحاذاة الحدود مع إسرائيل، وتعبر هذه الخطوط الثلاث النفق إلى الأردن، ثم تتشعب باتجاه الشمال الشرقي لتصل الأردن والعراق، و إلى الجنوب باتجاه السعودية ودول الخليج، وهذا الرابط له فوائد اقتصادية هائلة، فالمكاسب المصرية ستكون كبيرة ، لأن القاهرة ستحصل على نصيبها من الجمارك والرسوم مقابل كل حركة بين الأردن والعراق ودول الخليج في اتجاه ميناء غزة، وذلك لأن الطريق التجاري كما أوضحنا يمر عبر الأراضي المصرية.

رابعا: تعاني مصر من مشكلة التناقص المستمر في مصادر المياه العذبة، كما أن 50% من سكانها يعتمدون على النشاط الزراعي، لذلك من آثار " صفقة القرن " أن دول العالم ستقرر وضع إستثمارات كبرى في مصر في مشروعات ضخمة لتحلية وتنقية المياه.

خامسا: أحد المكاسب التي ستحققها مصر مقابل التنازل عن قطاع غزة من أراضيها للفلسطنيين هو موافقة إسرائيل على إجراء "تغييرات محددة في الملحق العسكري من اتفاقية السلام " وبسط السيادة المصرية الكاملة على سيناء.

سادسا: مصر مثل دول كثيرة في المنطقة معنية بالحصول على القدرة النووية (لأغراض سلمية)، وجزء من التعويضات التي ستحصل عليها مصر سيتمثل في موافقة الدول الأوروبية على بناء مفاعلات نووية في مصر لإنتاج الكهرباء.

سابعا: إتفاق السلام الذي تطرحه هذه الصفقة سيضع نهاية لصراع إستمر 100عام بين إسرائيل والدول العربية، ويتيح لمصر أن تحتفظ بحقها في الدعوة لمؤتمر سلام دولي في مصر، وتستعيد دفعة واحدة مكانتها الدولية التي تمتعت بها قبل هزيمة 1967.

3- **المكاسب الأردنية:** الأردن هو الرابح الأكبر من هذه الصفقة، كما أنه غير مطالب بدفع أي ثمن مقابل ذلك، ويمكن الإشارة إلى مكسبين كبيرين:

أولا: منظومة الطرق والسكك الحديدية وأنبوب النفط ستربط الميناء الدولي في غزة الكبرى عبر النفق المصري الأردني بدول الخليج، وهكذا يحصل الأردن، مجانا على إطلالة مثمرة على البحر المتوسط (ميناء غزة)، ومن ثم تحقق تواصلا مازال مقطوعا مع أوروبا، أضف إلى ذلك أن الجزء الشرقي من النفق هو " عنق الزجاجة " الذي تتجمع فيه البضائع القادمة من أوروبا ومتجهة إلى العراق والخليج.

ثالثا: الأردن منزعج من مشكلة الديموغرافية داخل أراضيه، فأغلبية سكانه من أصول فلسطينية وأعدادهم في تزايد مستمر، وفي اللحظة التي ستقام فيها مدينة "غزة الكبرى" والميناء والمطاران الجديدان ستنشأ فرص وفيرة، تسمح للفلسطينيين من أصول غزة (أعدادهم في الأردن تصل لحوالي 80 ألف نسمة)، بالعودة إلى "ديارهم"، شأنهم في ذلك شأن عدد كبير من اللاجئيين الفلسطينيين في الضفة والأردن.

4- المكاسب الإسرائيلية.

أولا: الأراضي التي ستحتفظ بها إسرائيل في الضفة (حوالي12%) أكبر بكثير من المساحة التي يمكن أن تحصل عليها خارج إطار الصفقة، وال12% هي المساحة التي وصفها " ايهود باراك" عندما سافر لمؤتمر كامب ديفيد عام 2000، بالمساحة الحيوية للحفاظ على المصالح الإسرائيلية، كما أن الخطة الرئيسية لبناء الجدار العازل احتفظت لإسرائيل ب 12% من أراضي الضفة، غير أن ضغوط المحكمة العليا الإسرائيلية حركت الجدار غربا، واحتفظت إسرائيل داخل الجدار ب 8% فقط من المساحة التي تحتاجها، والواقع أن

مساحة 12% ستسمح لإسرائيل بتقليص دراماتيكي في أعداد المستوطنيين الواجب إخلاؤهم من الضفة فيتقلص العدد من 100 ألف مستوطن إلى 30 ألف فقط، بالإضافة إلى أن هذه المساحة ستسمح لإسرائيل بالاحتفاظ داخل حدودها بأماكن دينية ذات أهمية تاريخية وروحانية مثل: مستوطنتي عوافرا وكريات أربع، وتضمن الإحتفاظ بمستوطنة أريئيل داخل إسرائيل، وتوفير الأمن لسكانها.

ثانيا: هذا التقسيم المتوازن للأراضي بين غزة والضفة، يمنح الدولة الفلسطينية فرصا كبيرة للنمو والاستقرار، وبهذا يمكن الوصول إلى تسوية سلمية مستقرة وغير معرضة للإنهيار.

ثالثا: مشاركة الدول العربية– خاصة مصر والأردن– في الحل يمثل دلالة إيجابية ويخلق ثقة أكبر في الحفاظ على الاتفاقية وعدم نقضها.

مما تقدم فإن الآلة الدعائية الأميركية لإدارة ترامب، تعمل على تقديم هذه الصفقة أنها فرصة تاريخية لإحلال السلام وإنهاء الصراع العربي– الإسرائيلي، من منطلق التسويق السياسي والترويج الإعلامي لخطاب تجلت أبرز مضامينه ودلالاته في محاولة فرض حقائق جديدة على الأرض، بالإعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، والدعوة لقبول " صفقة القرن " كتسوية سياسية لإنهاء الصراع، فكان أن تم إختزال جوهر الصراع وكافة أبعاده الإيديولوجية والعقائدية والسياسية، فقط في البعد الإقتصادي والجانب الإنساني.

مما تقدم يمكن القول أن الترويج لخطاب إعلامي وسياسي بهدف التسويق " لصفقة القرن " التي تتبناها إدارة ترامب كآلية سياسية لتسوية القضية الفلسطينية، تبرز أهم ملامحها كالتالي[21]:

أولا: أنها تخرج عن معنى لفظ تسوية، فالتسوية لفظا في قاموس المعجم الوسيط تعني إتفاق وسط، سعي إلى تسوية الخلاف بينه وبين خصمه أو شريكه، إيجاد الحل، إتفاق لإنهاء الخلاف وهذه المعاني لا تنطبق على " صفقة القرن "، فهي تنكر على الفلسطينيين حقهم في إقامة دولة، وتعمل على إدماجهم في دول قائمة (مصر، الأردن).

ثانيا: يعني عدم تطرق هذه الصفقة إلى حل الدولتين، أنها خطة متطابقة تماما مع معظم الخطط والمقترحات الإسرائيلية، التي تتبنى الرؤية الدينية والعسكرية الصهيونية لفرض

حل الصراع، فالمفردات التي كانت ترد في خطط التسوية العربية وحتى بعض الخطط الصهيونية عقب هزيمة 1967 وأهمها القدس وحدود 04 يوليو 1967 والحكم الذاتي وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، غير مستخدمة تماما في صياغة مضمون هذه الصفقة.

ثالثا: يعكس مضمون الصفقة الجوانب الاقتصادية و اللوجيستيكية فقط، و إهمال المسار السياسي للصراع الضحية والجلاد.

ثانيا: أثر قرار إعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل على القضية الفلسطينية.

كان نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس قضية مثيرة للجدل في إسرائيل، وقد وعد العديد من المرشحيين الرئاسيين بتحريك السفارة، ولكن لم يفعل أي منهم على الإطلاق في 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1995، أصدر الكونغرس " قانون سفارة القدس "، الذي أصدر تعليمات بأن يتم نقل السفارة في موعد أقصاه 31 مايو/ أيار 1999، ودعا بيل كلينتون أن مثل هذه القوانين تنتهك السلطة الرئاسية في الشؤون الخارجية، لذلك تم تضمين مادة في القانون تسمح للرئيس بتأخير التنفيذ بسبب اعتبارات الأمن القومي، وتقتضي المادة بأن يرسل الرئيس تنازلا كل ستة أشهر، وقد وافق الكونغرس على ذلك بأغلبية الأصوات، و لكن مع عهد إدارة ترامب، فإن هذا الأخير تجرء ونفذ قرار الإعتراف[22].

لقد رحبت إسرائيل بقرار ترامب ودعت الدول الأخرى إلى إتباع الولايات المتحدة الأميركية في نقل السفاراة إلى القدس، كما أعلنت الحكومة الإسرائلية عن خطط لبناء آلاف الوحدات الإستيطانية، وعلى الأرجح ستسعى إسرائيل إلى إضفاء الشرعية على نحو 200000 مستوطن يعيشون في مستوطنات القدس الشرقية، على الرغم من أن وجودهم غير قانوني بموجب القانون الدولي، وبالتالي تهدف إسرائيل إلى تعزيز أعمالها، من خلال فرض حقائق جديدة على الأرضتثبت سيادتها على المدينة، وتجعل من الصعب التغلب على الواقع في أي محاولة مقبلة للتوصل إلى تسوية، وبطبيعة الحال فإن سياسات إسرائيل سوف تتصاعد لتهويد المدينة وطرد العرب بحيث سيكون لقرار ترامب تأثير عميق، على الأرجح على مستويين متداخليين[23]:

عملية السلام والوضع الفلسطيني الداخلي، لقد كان مصير مدينة القدس مسألة حيوية وحساسة في محادثات السلام الفلسطينية – الإسرائيلية، تم تأجيل مناقشتها إلى مفاوضات الوضع النهائي نظرا لأهميتها الدينية والسياسية لمختلف أطراف الصراع، إن التغيير في الوضع الراهن بعد قرار ترامب، سيكون له تفسير رمزي عميق، وسيعتبر دفعة للسيادة الإسرائيلية على حساب الحقوق الفلسطينية، وبإستثناء الولايات المتحدة الأميركية، تبنى المجتمع الدولي موقفا موحدا يؤكد أن مصير القدس يحدده الإتفاق النهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وقد أصبح من الصعب إقناع الشعب الفلسطيني بإمكانية التوصل إلى حل في المستقبل لا يضمن القدس عاصمة لدولة الفلسطينية، وفي المستقبل القريب يتعين على الرئيس محمود عباس أن يقرر خياراته، إما مواصلة السعي لعملية السلام أو الخروج، وتجنب العقوبات الأميركية من خلال الحرص على تحقيق التوازن بين معالجة قرار ترامب والحفاظ على قنوات الاتصال مع إدارته، ومع الشارع الفلسطيني، الذي يشهد مظاهرات غاضبة منذ إعلان ترامب عن قراره.

الخاتمة:

لقد إتضح جليا سيطرة البعد الإيديولجي والعقائدي والثقافي والإقتصادي، في الخطاب السياسي الإعلامي لإدارة ترامب تجاه القضية الفلسطينية، حيث يعكس قرار الإعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، البعد الديني ونظرة اليهود للمدينة وأماكنها الدينية المقدسة، كما تبرز الرؤية الأميركية لحل الصراع العربي – الإسرائيلي بتقزيم وتحجيم الصراع في الركن الاقتصادي والإنساني فقط ، وإغفال الجانب التاريخي والسياسي في أحقية العرب بفلسطين، وحقوق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس.

سيطرت مفردات الواقعية السياسية في الخطاب الإعلامي لإدارة ترامب تجاه القضية الفلسطينية، وذلك سعيا منه وفريقه الإداري لتوسيع نفوذ القوة وتعظيم المكاسب، فكان أن برزت لغة الإستعلاء وتضخيم الأنا وجنون العظمة أمام شاشات الإعلام ومختلف منصات وروابط التواصل الإجتماعية، في طرحة لمحتلف القضايا أمام الرأي العام الأميركي والدولي، من أجل إحداث تعاطف وتأييد مطلق لكافة سياساته، ومنها سياسته الخارجية تجاه قضايا الشرق الأوسط، وبالأخص قضية الشرق الأوسط ، فلسطين.

قائمة المصادر المراجع:

(1) – عمار بن سلطان، الثابت والمتغير في العلاقات الأمريكية – العربية: دراسة في الاختراق الأمريكي للوطن العربي، (الجزائر: طاكسيج .كوم للدراسات والنشر والتوزيع،2012)، ص ص. 31-84 .

(2)- (_,_), INTRODUCTION : STRUCTURU, ARGUMENTS, AND CONCEPTUAL FRAMEWORK, Copyrighted Material, P P. 14- 17.

(3)- Glenn E. Robinson, Hamas as Social Movement,P P130 – 133.

(4) – Martin Kramer et al, IRAN,HIZBULLAH,HAMAS AND THE GLOBAL JIHAD, Jerusalem Center for Public Affairs, 2007, P P.68 – 69.

(5)- وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، السياسة المتوقعة لإدارة ترامب نحو الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017، ص 4.

(6)- سليمان يمني، توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب، (د م ن: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016، ص 5.

(7)- وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، المرجع السابق، ص 4.

(8)- بلال المصري، صفقة القرن في ميزان مقترحات التسوية بعد هزيمة 1967، " مجلة اتجاهات سياسية "، العدد الثاني، يناير 2018، ص 137.

(9)- نفس المرجع، ص 138.

(10)- سمير حلمى سالم سيسالم، المشاريع الأميركية لتسوية القضية الفلسطينية (1947- 1977) دراسة تاريخية تحليلية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر من قسم التاريخ، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2005، ص10.

(11)- إبرير بشير، الصورة والخطاب الإعلامي: دراسة سيميائية في تفاعل الأنساق اللسانية والإيقونية، (د م ن: د د ن، د د س)، ص ص 3 – 4.

(12)-Aseel Baidoun,The Gaza Conflict 2013 and Ideologies of Israeli and Palestinian Media : A Critical Discourse Analysis,MA Thesis, orebro University, Department of Humanities, 2014, p p 24- 25.

(13)- Ruth Sanz Sabido, Canterbury Christ Church, Palestine in the British press : A Postcolonial Critical Discourse Analysis,Canterbury christ church University, 2015, p p 5- 6.

(14) - فؤاد وهيب إستبرق، المعالجة الإعلامية للاحتلال الأميركي للعراق: تحليل مضمون مجلة نيوزويك- النسخة العربية -، رسالة ماجستير في الإعلام، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2009، ص ص 68 - 81.

(15) -Paola Sartoretto, Reviewing the Rhetoric of Donald Trump's Twitter of the2016 Presidential Election, Master thesis , International/intercultural communication, JÖNKÖPING UNIVERSITY, Spring 2016, p p 5- 24.

(16)- AlJazeera Centre for Studies, Trump's Recognition of Jerusalem as Israel's Capital: Background and Ramifications , 2017 , p p 3 -4.

(17)- فؤاد وهيب إستبرق، مرجع سبق ذكره، ص ص 70- 78.

(18)- سليمان يمني، مرجع سبق ذكره، ص ص 13 - 14.

(19)- حسن محمد أبو حشيش، الإعلام وقضايا المجتمع، فلسطين: د د ن، 2010 ، ص 15.

(20)- بلال المصري، صفقة القرن في ميزان مقترحات التسوية بعد هزيمة 1967، مرجع سبق ذكره، ص ص 139 - 141.

(21)- نفس المرجع، ص 148.

(22)-AlJazeera Centre for Studies, Reference above, p p 3 - 4.

(23)- The same reference, P 7.